

## بسم الشعب اللبناني

إن الفرقة الإستثنائية العاشرة في بيروت .

لدى التدقيق والمذاكره

تبين ان السيد جورج خليل روفائيل ، وليله المحامي

سعود روفائيل ، استأنتف بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٠ بوجه المحق

العام والسيد جيمه السيد سالم أحمد ، حكم القاضي المنفرد

الجزائي اي بيوت بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٠ المنتهي الى :

١- اذ انتهى بجهة المادة ٤١٠ عقوبات وجبه سداداً لمدة سنة

واحدة ، وتخفيض العقوبة واستبدال جزاء الحبس بالفراقة تخفيفاً

ونقاً للمادة ٤٥٤ عقوبات وهو كفاء بالتالي بجهه لمدة خمسة عشر

يوماً وبشعريه تكميلية الف.ن.ن. على ان يجمع يوماً واحداً من كل

عشرة أشهر ن.ن. في حال عدم الدفع بمجره المادة ٤٥ عقوبات .

٢- ازالة بدفع مبلغ ضمانه الف.ن.ن. للمدعي بمنايه عطل وضور

٣- رد ما زاد اذ خالف .

٤- تخصيص الرسم والنقائات القاعدية كانه

وذلك ان الدعوى اقيمت بجهه انتقاماً لانه مجرداً ارتقت

احد الظلمين بيه شتيه به بجرم سرقة وان التدقيق جعل

بأمر من النائب العام الذي أشرت على كد راعل المحقق وان كد كد يقدم

على ضرب السأنتف بوجهه الذي كد تتم معاشته اثناء وجوده في

المحقق إنما بعد نقره من خردجه منه وأنه في حال وجود الفرق

فربا يكون بعد تركه المحقق كما ان السأنتف بوجهه اعترف بأنه كد يبر

من غيره وانه انهم لانه سمع من بناربه باسمه

وطلب قبول الاستئناف ودفن الحكم ولو عدل من برأيه لعدم  
وتقدم الجرم من جهة ولعدم توفر اي دليل يثبت كماله طلب التماس التفتيش  
واماره الاستئناف وتبطلت الاموال تدريكه المستأنف عليه الرسم  
والصادق والعقل والفكر

وتبين انه بناربه ١٧/٣/١٠١٠ عدد قرار عن هيئة سابقة  
للحكمة بقوله بالاستئناف شكلا وبتعمد شهود الاستئناف  
وتبناز في ١٨/٣/١٠١٠ تم استئناف الاستئناف -

وفي حلية ختام المحكمة ترانيم وكثيرا الفرقة فطلبته وكيلة  
المستأنف هذه رد بالاستئناف وتقدم الحكم المستأنف وأوصى  
وكيل المستأنف انه لم يطالبه العاد في الاستئناف وكرر الجرم  
بناء عليه -

او - في القوائم -

حيث ان الحكم المستأنف عرض القوائم المنتجة بكل  
صحة ووافقه وقد اعن في ذلك وترى المحكمة تبنيه لهذه  
الناحية نفا للكل - علما ان القوائم ليست مرفوعة

ثانيا - في القوائم -

حيث ان القوائم المنتجة انه ما يوم ١٩/٥/١٠١٠ ، ألقى القبض  
على المستأنف بوجهه من قبل دورية من الفرقة القضائية، برأس  
المستأنف ، وبقي مجهولا بيد التفتيش الذي كان يفهم به الوفاء  
وانه ظهر يوم ٢٢/٥/١٠١٠ سلم بجانب النيابة العامة بعد ان اختتم  
التفتيش وانه بناربه ٢٣/٥/١٠١٠ ، وبعد ان تمركه ، قام الطبيب  
الشرعي ساي القواس بعائنه ودفن تقريره منفلا عن حالته  
الجسدية مشفوعا بصور لأفان النديان والدماء التي شحدها.

وحسب من الثابت بالتقرير، وجود كدمات وندبات  
وأثار عنف بالأوان زرقاء وحمراء وأخرى تميل إلى الاصفرار، في  
أماكن مختلفة من الجسم وأنظر ذلك، ونقائلا وردني التقرير،  
على تعرضه للضرب بفترات مختلفة في الأمر الذي يثبتها  
لذلك، ان الضرب قد حصل أثناء فترة الاحتجاز والمحض، لعدم  
وجود أي تغير آخر لتلك الأثار -

وحسب نظراً لكون الشائفة عند الذئ كان يقول المحقق بيان  
أي تلك لا يمكن ان يبادر عهد المحكمة عدله بالذات  
او بواسطة آخرين، يعتبر من عدمهم، على ممارسة الضرب  
والضرب على الشائفة يومه والسبب بإيدائه في فترة المحض.  
وحسب لا يقتضي الشدق عند قول الشائفة أنه لم يتم  
المعاينة بمجرد احد رجال الضابط العدلية او أثناء المحض، فإما  
فإنه كما عدت بت محضر المحقق الأردني رقم ٦٤٦/٤٠٤ تاريخه ٢١/٤/١٩٥٦  
لم يتم تبينه المحقق معه الا حقه بالمعاينة الطبية -

وحسب لا يقتضي الشدق أيضا عند التدرج بإصدار المحقق  
بإشراك النيابة العامة، لأن النيابة العامة لا تكون حاضرة حديداً  
في جلسات المحقق الأردني، وإشراكها يكون عبر الاتصالات اللاحقة -  
وحسب إذا كان عناصر المفزة القضائية الذين استحضروا  
قد نقوا تعرض الشائفة عليه للضرب، فذلك لا يكفي في رأي المحكمة  
لنفي الجرم عن الشائفة وتبري المحكمة ان تلك الشهادات هي من تبديل  
المادة لساعة الشائفة، علم الزمالة، فإما على عهد العقول للعدول  
ألمه و بعد إقدام أي تصور لأن المحكمة تبيها أعمال يمكن ان تنبثق

عنه آثار العنف في تلك الفترة على قسم المتألف بوجهه .  
وحيث سنداً لما تقدم يكون الحكم المتألف أي تعليقه وفي  
النتيجة التي تعدل إليها أي موافقه للقانون الصحي ويتضمن أيضاً  
لناحية الإرادة ولناحية الحقوق الشخصية .

وحيث بالنسبة للعقوبة فإنه نظراً لقرائن القضية وتاريخ  
الجرم، كمرس المحكمة عدد بالمادة ٢٥٤ مخرجات، استبدال كالتالي  
عقوبة الحبس المحكوم بها للمتألف بقرينة .

وحيث لم يبق من موجب الاستئناف في البحث أو العقول  
وعلى هذا عمل القرار تاريخ ١٧/٣/١٩٥٤  
لذلك

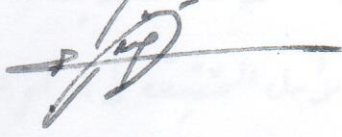
تقرر بإلغيات

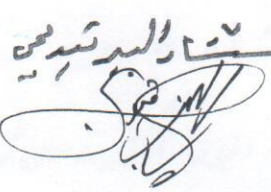
١- تبديل الاستئناف استناداً لناحية العقوبة فقط وفسخ  
الحكم المتألف واستبدال العقوبة التي قضى بها عنها بقرينة،  
بقرينة عالية قدرها درجة العقوبة الفلانية ودرجته استناداً  
إلى ذلك، موافقة الحكم للمتألف .

٢- تدريك المتألف الرسم والمادة -

مؤشراً وجازياً عدد بأنهم علمنا في بيوتهم عقود مختلفة  
النيابة العامة بتاريخ ١٤/٣/١٩٥٤ -

الوزير المساعد





المستشار الثاني  
